

Artical History

Received/ Geliş
16.05.2019

Accepted/ Kabul
08.06.2019

Available Online/yayınlanma
15.06.2019.

التمويل والبنوك الإسلامية

تجربة البنوك الإسلامية في جمهورية السودان

د: مبروكة حسين سليمان همت - كلية الجزيرة التقنية - السودان

الملخص

تناولت الدراسة التمويل في البنوك الإسلامية بصفة عامة وتجربة السودان بصفة خاصة، تمثلت أسئلة البحث الرئيسية في. ما مدى قدرة نظام التمويل التقليدي لحل الأزمات المالية، ما مدى قدرة نظام التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي، و المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي. وهدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة نظام التمويل الوضعي الذي يؤدي لنشوء الأزمات المالية. والاطلاع على أساليب و صيغ التمويل التي توفرها الشريعة الإسلامية و مقارنتها بطرق التمويل التقليدي. وفهم الأسس التي تبنى عليها أساليب التمويل الإسلامية و إبراز قدراتها على تحقيق الاستقرار المالي والحد من الأزمات المالية وتجربة التمويل في النظام المصرفي السوداني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والمنهج التاريخي و منهج المقارنة في تناول تجربة البنوك الإسلامية في السودان. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن آثار الأزمات المالية السلبية هي الأشد على النشاط الاقتصادي مقارنة بالعوامل الأخرى، خاصة في النظام البنكي، وإذا كانت آثارها قصيرة الأمد أو المباشرة على النمو الاقتصادي واضحة وكافية لفهم مدى خطورتها، فإن آثارها البعيدة، المتمثلة في الانحراف عن المسار التقليدي للنمو الاقتصادي، غير ظاهرة لكنها الأكبر مقارنة بالآثار قصيرة المدى. وتوفر المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية تنوعاً كبيراً في صيغ التمويل، و التي بإمكانها أن تشكل نظاماً شاملاً و متكاملًا لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية و النشاط الاقتصادي الحقيقي، وهذا خلافاً لأساليب التمويل التقليدية، خاصة القرض بفائدة، التي غالباً ما تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي، و يحقق التمويل الإسلامي هذا الرابط بالاعتماد على قواعد التملك و الواقعية و التمويل من خلال السلع و الخدمات، هذه القواعد في العملية التمويلية تضمنها ضوابط منع الربا و منع الغرر و منع الميسر و منع تداول النشاطات المحرمة. ومن أهم توصيات

الدراسة ، ضرورة إتخاذ إجراءات تمنع تداول المشتقات المالية في الأسواق المالية، لأنها تداولات وهمية ولا نفع لها يذكر في الاقتصاد الحقيقي،. و العمل على إعطاء أهمية أكبر لصيغ المشاركات الكفيلة بتحقيق هدف التنمية الاقتصادية، هذه الصيغ التي تُعتبر المفضلة في الاقتصاد الإسلامي، وتجنب التوسع في الديون و التسويق له خاصة مع صيغ المراجحة.ومن خلال دراسة تجربة السودان أوصي بتطبيق صيغ المشاركة والمضاربة بصوره أوسع من صيغ المراجحة لأنها تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية - لتمويل الوضعي - التمويل الإسلامي - الاستقرار المالي - مقارنة بين البنوك الوضعية والإسلامية في التمويل.

Abstract

The study looked at finance system of Islamic banks in general and in Sudan in particular. The research main questions focused on the conventional financing system ability to solve financial crises; the Islamic financing system ability to achieve financial stability; and the obstructions facing the Islamic Finance Institutions. The study looked at different factors: the nature of the conventional financing system that leads to financial crises; funding methods and formulas provided by the Islamic law (Shari'ah) and compare them to the traditional funding methods; understanding the foundations on which the methods of Islamic finance are based and to highlight their capability to achieve financial stability and reduce financial crises; and the experience of financing in the Sudanese banking system. The study followed descriptive, analytical, historical and comparative approach in dealing with the experience of Islamic banks in Sudan.

The study results have indicated that the negative impact of financial crises is of sever effect on the economic activity compared to other factors, especially on the banking system. Since their short-term effects on the economic growth are clear and enough to understand how serious they are, their long-term consequences, mainly deviation from the path of economic growth, may not be visible, yet they are even more serious than the short-term effects. Financial transactions in Islamic law Shari'a provide a wide variety of financing methods, which can create a comprehensive and integrated system for various sectors of the economic activity. Unlike conventional financing methods, especially loans with interest, the Islamic financing methods show strong correlation between financing processes and the actual economic activity which is derived from the rules of ownership and realism and financing through goods and services. These rules are controlled by preventing usury, gambling, and all prohibited illegal activities.

This study highlights the importance of taking measures to prevent financial derivatives trades in financial markets since they are illusion and have no value in the actual economics. The study also recommends promoting partnership formulas that lead to economic growth, which are preferred in the Islamic economics; as well as avoiding debt expansion and circulation. In conclusion, I highly recommend applying partnership and Mudarabah formulas more because they can result in economics recovery.

Key words: financial crises - conventional finance- Islamic finance – financial stability – conventional vs. Islamic bank financing.

1- مقدمة:

لقد شهدت النظم المالية في العالم تغيرات عديدة خلال القرن العشرين ، خاصة بعد انهيار نظام بريتن وودز وفك ارتباط العملات بالذهب و تعويم أسعار صرفها ، و كذلك تحرير الأسواق المالية و تحركات رؤوس الأموال و ظهور ما يعرف بالمشتقات المالية، مما دعم ذلك، و التطور الكبير في وسائل الاتصال و معالجة المعلومات، وصاحب هذه التطورات تسارع في وتيرة التطورات ، الاضطرابات المالية و تسجيل عدد كبير من الأزمات المالية المحلية و الإقليمية .

تعرضت الدول الناشئة لأزمات مالية مبنية على أساس أن النظم المالية لهذه الدول لم تنجح في مواكبة النظم المالية للدول المتقدمة، مما أدى إلى تغيرت الأنظمة لمعالجة المشاكل التي حدثت في النظام الاقتصادي لتلك الدول. جراء الأزمات التي يتخبط فيها نظام التمويل الوضعي، تزايدت الدعوات إلى إصلاح جذري لهذا النظام، و في هذا الإطار توجهت أنظار الكثيرين نحو التمويل الإسلامي بسبب انتشاره عالمياً و نموه المتسارع متجاوزاً الأزمة المالية ، والنجاح الذي حققه مما أدى إلى طرح التساؤلات حول خصائص هذا الأسلوب التي جعلته يُحقق هذا النجاح و كيف يمكن الاستفادة منها.

2- مشكلة البحث:

لمواجهة مشاكل التمويل التقليدي ومعالجة الأزمات المالية يمكن أن تلجأ الدول إلى التمويل الإسلامي . وحتى تتمكن من الوصول لحل موضوعي يجب الإجابة على للتساؤلات التالية والتي تتمثل في:

ما مدى قدرة نظام التمويل التقليدي لحل الأزمات المالية؟

ما مدى قدرة نظام التمويل الإسلامي على تحقيق الاستقرار المالي؟

ما هي المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي؟

3- فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها نحدد بعض الفرضيات كنقاط لمعالجة الموضوع:

نظام التمويل التقليدي بمبادئه الحالية غير قادر على تفيادي الأزمات المالية و يحتاج إصلاحا جذريًا.

البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال التمويل بالصيغ الإسلامية.

تعتمد البنوك الإسلامية على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمد عليها البنوك الربوية التقليدية.

تطبيق الصيغ التمويلية يتم من قبل المصارف الإسلامية السودانية التي تلتزم في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

4- أهمية وأهداف البحث:

تشكل الأزمات المالية تهديدًا حقيقيًا للاقتصاد العالمي، خاصة بعد التوجه نحو التكامل و الترابط الاقتصادي بين مختلف دول العالم.

تبرز أهمية البحث في موضوع الأزمات المالية و الطرق الكفيلة بتجنبها أو الحد من آثارها على النشاط الاقتصادي، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن النمو و التطور الكبير الذي عرفته الصناعة المصرفية الإسلامية، وانتشارها في أنحاء العالم. أكد على أهمية دراسة هذا النوع من التمويل، الذي يعتبر جديدًا مقارنة بأسلوب التمويل الوضعي .

و نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

إبراز طبيعة نظام التمويل الوضعي التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية؛

الاطلاع على أساليب و صيغ التمويل التي توفرها الشريعة الإسلامية و مقارنتها بطرق التمويل التقليدي.

فهم الأسس التي تبنى عليها أساليب التمويل الإسلامية و إبراز قدراتها على تحقيق الاستقرار الدالي والحد من الأزمات المالية.

صيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي السوداني .

تعتبر هذه النقاط عن الأهداف العامة لهذا البحث، و للوصول لهذه الأهداف، هناك بعض الأهداف الجزئية التي تساعد على ذلك، كمحاولة استخراج الأسباب المشتركة للأزمات المالية و منها إبراز أسباب الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى الاطلاع على مدى تأثير أو صمود البنوك الإسلامية في وجه الأزمة المالية العالمية، وتجربة البنوك الإسلامية بصفه خاصة في السودان ومدى تأثيرها بالأزمة المالية وكل ذلك ي سبيل الوصول إلى الهدف الأول وهو الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

5- أدبيات الدراسة :

دراسة:أ.خباة عبد الله، أ.توفيق غفصي ديسمبر 2012 ، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي دراسة مقارنة.

هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم تمويل التنمية في النظامين الوضعي والإسلامي و تسليط على سلبات التمويل الوضعي ، والتي تؤدي إلى نشوء الأزمات والتقلبات المالية. ، وبيان أدوات وصيغ التمويل الإسلامي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة يعتمد التمويل الإسلامي على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركية الاقتصادية الحقيقية ، في حين يعتمد التمويل الوضعي على آلية الفوائد الربوية المسبقة التي تمنح الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي.، وأيضاً تؤدي صيغ التمويل الإسلامي دوراً حيوياً في تحقيق التنمية ، حيث لا يمكن تقديمه إلا مقابل نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات، بخلاف التمويل المصرفي الربوي الذي يميل إلى الجدارة الائتمانية (الملاءة المالية) ولا يهتم بمجالات الاستثمار أو استخدام التمويل المقدم.

دراسة :موسى مبارك خالد 2013 صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملازمة الأزمات المالية للتمويل التقليدي ، وإبراز طبيعة نظام التمويل التقليدي لدعم نشوء الأزمات المالية ، وفهم الأسس التي تنبني عليها أساليب التمويل الإسلامية وإبراز قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة توفر المعاملات في الشريعة الإسلامية تنوعاً كبيراً في صيغ التمويل والتي بإمكانها أن تشكل نظاماً تمويلياً متكاملًا لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وأيضاً تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط الوثيق بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي ، وهذا خلاف لأساليب التمويل التقليدية خاصة القرض بفائدة التي غالباً ما تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي.

دراسة : بوزيدي صونيا، 2017 ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية بصفة عامة.

هدفت الدراسة مواكبة الأحداث الاقتصادية والمالية العالمية، ومحاولة التعرف على أهم الضوابط الاقتصادية الإسلامية التي تخلى عنها العالم الإسلامي خاصة والعالم أجمع عامة. وإهمالها الذي تسبب في أسطورة الأزمات الاقتصادية، وبيان الطرق المناسبة لحل الأزمات. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في شيوع ظاهرة التعامل بالربا أو بظاهرة التعامل بالديون القائمة على الربا بيعاً وإقراضاً واقتراضاً في كافة عناصر النشاط الاقتصادي كما أن الأزمة المالية العالمية أثبتت الأهمية القصوى للمنظومة الأخلاقية داخل أي نظام اقتصادي و أثبتت أن الاقتصاد الإسلامي قادر على تقديم منهج متكامل وهذا بفضل خصائص الشريعة الإسلامية وبما تحمله في جانبها الاقتصادي من عدالة في التوزيع، وتكافل اجتماعي، ومحاربة لكل أشكال الاستغلال، والاحتكار، والبيوع الفاسدة، والعمل لتحقيق مبدأ حد الكفاية، والنظام الصيرفي التمويلي القائم على مبدأ العُثم بالغرْم - مبدأ المشاركة في الربح والخسارة - والتمويل الذي يركز في اختيار المشروعات الممولة على أولويات، تبدأ بالضروريات والحاجيات والتحسينات، إلى أن تصل إلى المصالح المرسله، وإمكانية التمويل لبعض المشروعات الاستهلاكية اعتماداً على قروض حسنة، وتفعيل مؤسسة زكاة تكفل تعويض الغارمين، عن طريق رد الاعتبار لأدوات النظام الاقتصادي الإسلامي الإلزامية والتطوعية فنطبق فريضة الزكاة، ونلغي القوانين الجائرة التي دمرت مؤسسات الوقف ليعود الوقف إلى سابق عهده الزاهر، وبذلك تتكامل الأدوات الإلزامية والتطوعية فيما بينها في تناغم، لتقوم بدورها في حل جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه دولنا، كما يجب الدعوة إلى مبدأ تقديس العمل والكسب الحلال.

دراسة : سامر مظهر قطنجي 2008 بعنوان ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان حاجة الأسواق المالية العالمية إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي للحد من الأزمات المالية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أما فيما يخص النتائج التي توصل إليها أن الحلول الوضعية غير نافعة وأن الاقتصاد الإسلامي هو البديل الجديد القادر على منع الأزمات المالية أو التقليل من حدتها على الأقل. لقد ركزت هذه الدراسة على الأزمة المالية 2008 مثل الدراسة التي قمت ير أن طريقة العرض مختلفة من حيث طريقة توضيح الضوابط ومن حيث إسقاطها على أزمة 2008 وكذا تأكيد استنتاجاتي بمثال تطبيقي ناجح تمثل في التجربة الماليزية. مساهمة الباحث: رأينا من خلال الدراسات السابقة أنها اهتمت بدراسة الأزمات الاقتصادية التي تعرض الرأسمالي وبيان أسبابها وأثرها، ونظراً لأن هذه الأزمات لم تستقر على مكان واحد ولا زمان واحد بل تضرر منها الجميع وفي كل مرة تبدو أكثر شدة وخطورة فكان من الأجدر توضيح علاجها ما دام متوفراً في طيات الاقتصاد الإسلامي وتناول تجربة جمهورية السودان في البنوك الإسلامية.

6- منهجية البحث:

تم أتباع المنهج الوصفي، حيث قمنا بتوضيح كل عنصر من العناصر الأساسية للبحث، والمتمثلة في ظاهرة الأزمات المالية، نظام التمويل التقليدي و صيغ التمويل الإسلامية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في تفسير الأزمات كظواهر اقتصادية و فهم أسبابها و العوامل المتحكمة بها كما اعتمدنا على المنهج التاريخي في عرض لبعض أهم الأزمات، أما فيما يخص مقارنة التمويل الوضعي بالتمويل الإسلامي فسوف نعتمد على المنهج المقارن وتناول تجربة التمويل في البنوك الإسلامية في جمهورية السودان الديمقراطية.

7- الخاتمة :

- من خلال مقارنة بين التمويل الوضعي في البنوك التقليدية والتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية تبين لنا الآتي:
- يعتمد التمويل الإسلامي على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركة الاقتصادية الحقيقية ، في حين يعتمد التمويل الوضعي على آلية الفوائد الربوية المسبقة التي تنمي الاقتصاد الرمزي لمضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي.
 - تؤدي صيغ التمويل الإسلامي دوراً حيويًا في تحقيق التنمية ، حيث أن التمويل لا يمكن تقديمه إلا مقابل نشاطات اقتصادية حقيقية ترتبط بالسلع والخدمات ، بخلاف التمويل المصرفي الربوي الذي ينحاز إلى الجدارة لائتمانية (الملاءة المالية) ولا يهتم بمجالات استثمار أو استخدام التمويل المقدم.
 - أثبتت التجربة في الدول التي تقوم فيها البنوك الإسلامية أن النمط التمويلي الأنجع في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الحقيقية هو نهج التمويل الإسلامي (كما هو في ماليزية - السودان - السعودية وغيرها من الدول في اروبا مثل بريطانيا- فرنسا)

النتائج:

- أثبتت الدراسات السابقة ومن خلال استعراضنا إلى المراحل التي مر بها للأزمة المالية أن نظام التمويل التقليدي تعرض لكثير من الأزمات المالية بشكل متكرر وعلى مستويات مختلفة ، إقليمية وعالمية ومحلية ، منذ البدايات الأولى للنظام قبل قرون.
- أن التطورات التي شهدتها الأنظمة النقدية والمالية العالمية ، كان لها الأثر الواضح على تكرار الأزمات المالية وانتشارها حول العالم ، وأيضاً التحرير المالي للأسواق المالية أدى إلى زيادة المضاربات واضطراب في الأسواق المالية ، وأيضاً الابتكارات المالية ، وخاصة التي تعرف بالمشتقات المالية التي أنشأت من اجل تقليل المخاطر ، هي التي أدت التوسع في المضاربة مما أدى إلى زيادة

التقلبات في الأسواق المالية واضطرابها ، وأيضاً ساعدت العولمة المالية على نقل الأزمات إلى عدد أكبر من البلدان بما يعرف بدوى الأزمات المالية .

- أهم سبب للأزمة المالية العالمية هو الإفراط في الإقراض ، وأنه يمثل العامل المشترك في معظم الأزمات المالية إما العوامل الأخرى تنتج من الإقراض ، ونجد أن التفسير الغربي والإسلامي يتفقا على هذه النقطة ، والاختلاف يظهر في الأسباب التي تكون في مفضية في الإفراط في الإقراض ، يرى التفسير الغربي أن الإفراط في الإقراض يعود إلى أسباب تنظيمية ورقابية ، إما من وجهة نظر التفسير الإسلامي يرجع إلى أسباب أعمق مرتبطة بأسس التمويل التقليدية والممارسات المترتبة عليه ، والتي تعتبر محرمة في الشريعة الإسلامية ، ومن أهمها الربا والغرر والقمار ، حيث يمنع هذه الممارسات لتفادي حدوث الأزمات المالية .
- يتميز نظام التمويل الإسلامي عن التمويل الوضعي بقيامة على أسس من القرآن الكريم ، والتي تدعم حرية التملك والسعي لتنمية الثروة ، وتوجه النشاط الاقتصادي مما يضمن المنفعة للجميع ، ويجنب الأضرار المادية والمعنوية ، ويعمل دعم التكافل الاجتماعي .
- المعاملات المالية في النظام الإسلامي توفر تنوعاً كبيراً في صيغ التمويل والتي تشكل نظاماً تمويلياً متكاملًا لمختلف النشاط الاقتصادي.
- تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالارتباط بين العملية التمويلية والنشاط الاقتصادي الحقيقي ، والذي يمثل الفرق لأساليب التمويل التقليدية ، خاصة القرض بفائدة ، التي تكون منفصلة عن الاقتصاد الحقيقي ، عكس الذي يحققه التمويل الإسلامي.
- ساهم الأداء الجيد للبنوك الإسلامية خلال الأزمة المالية في تعزيز مكانتها عالمية ، والتوسع في عدد أكبر من البلدان في العالم.
- تعتبر المصارف بشكل عام مصدر من مصادر التمويل لجميع الاستثمارات وهي داعم أساسي لعمليات الاستثمار.
- تواجه المصارف مخاطر تمويلية مع كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامية مثل عدم المقدرة على السداد وغيرها.

الجدول (1) استحقاق الأدوات المالية

نوع الاستحقاق	مدة الاستحقاق	أمثلة من الأدوات الاستحقاق
فوري	عند الطلب	الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية
قصير الأجل	يوم واحد إلى سنة	أذونات الخزينة
متوسط الأجل	أكثر من سنة إلى 10 سنوات	سندات قرض حكومية أو خاصة
طويل الأجل	ما يزيد عن عشره سنوات	سندات حكومية أو خاصة
ما لانهاية	غير محدود	أسهم صادرة عن شركات خاصة وسندات حكومية دائمة

المصدر: عبد المنعم السيد على و نزار سعد العيسى ، النقود والبنوك والمصارف الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن

2004 ص 100

- يلاحظ من خلال الجدول أعلاه التنوع في مدة استحقاق الأدوات المالية ، وتتراوح من الاستحقاق الفوري التي تتميز به الحسابات الجارية وحسابات التوفير وإلى ما لا نهاية والتي تتميز بها الأسهم إلا عادية الصادر عن الشركات الخاصة وليس لها مدة استحقاق أي أنها تبقى متداولة في الأسواق إلا إذا قررت الشركة إعادة شرائها ، وهذه الخاصية في الواقع على تقتصر على الأسهم فقط ، إنما قد تنطبق على بعض أنواع السندات الحكومية التي تسمى بالسندات الدائمة وهي من أدوات دين حكومية تصدرها الحكومات بدون تحديد تاريخ استحقاق. ويعتبر هذا النوع من السندات مصدراً دائماً للدخل من الفوائد المستحقة عليه سنويا وإلى ما لا نهاية.

جدول رقم (2) وظائف النظام المالي بين النمو الاقتصادي والأزمات المالية

الوظيفية	الأثر
	النمو
تحويل الثروة عبر الزمن	تشجيع الاستثمار عبر تجنب التردد في الاختيار
تيسير المخاطر	تشجيع الاستثمار بفضل الفصل بين التمويل والمخاطر.
تجميع الموارد	تخصيص أفضل الموارد
خلق ونشر المعلومات	توحيد وجهات النظر نحو المستقبل
تنظيم المدفوعات	نظام بنكي كفاء يشجع على النمو
	الأزمات
	احتمال خلق حقوق تتجاوز الثروة المستقبلية الحقيقية.
	الإفراط في المجازفة بسبب سوء التقييم الناتج عن تقسيم العمل بين الفاعلين الماليين .
	سيولة السوق تشجيع على نشؤ الفقاعات وتخصيص سيء للموارد
	التقليد الأعمى ، أو حتى العقلاني لا يؤدي إلى التقدير الأمثل
	صدى اللامبالاة المالية بما فيها النظامية (الذعر البنكي ، الإعسار ، الإفلاس)

المصدر: Robert Boyer et autres, Op cit, p : 118

- نلاحظ من الجدول أن فشل تأدية النظام المالي وظيفته بالصورة المطلوبة يؤدي إلى أزمات مالية . فوظيفة تحويل الثروة عبر الزمن إن كانت في حالة النمو والازدهار تشجع الاستثمار عبر ما يوفره النظام المالي من سبل متعددة ويسيرة نسبياً لتنمية الثروة

- والحفاظ عليها، فهي قد تؤثر إلى تجاوز الثروة بشكلها المالي والنقدي للثروة الحقيقية في المستقبل بسبب ضعف الرابط بين الاقتصاد المالي والحقيقي ، مما قد يؤدي إلى أزمات مالية.
- أما وظيفة تسيير المخاطر التي تمكن من فصل التمويل عن المخاطر المرتبطة به، توفر جو من الاطمئنان بالنسبة إلى المستثمرين ، إلا أن هذا الفصل قد يؤدي إلى الإفراط في المجازفة بسبب تداول المخاطر بعيدا عن التوظيفات المرتبطة بها من جهة، ومن جهة أخرى حالة الاطمئنان التي تدفع إلى البحث عن المزيد من العوائد.
- أما وظيفة تجميع الموارد التي يوفرها النظام المالي من خلال مختلف أسواقه المالية تشجع بتخصيص أفضل لهذه الموارد ، إلا أن السيولة الكبيرة التي توفرها هذه الأسواق ، قد تؤدي إلى ارتفاع كبير لأسعار الأوراق المالية بسبب كثرة سرعة تداولها ، مما قد يؤدي إلى نشوء فقاعات سعرية تكون لها آثار سلبية على النظام المالي عند انفجارها بالإضافة إلى سوء تخصيص الموارد بسبب توجهها نحو المضاربة في الأوراق المالية عوض عن الاستثمار الحقيقي.
- كما يمكن النظام المالي من توحيد وجهات النظر نحو المستقبل من خلال وظيفة نشر المعلومات.

جدول رقم (3) الاضطرابات المالية والركود أو التباطؤ الاقتصادي

عدد الحالات	المدة متوسط : أرباع السنة	خسارة الناتج متوسط % من الناتج المحلي	
113	2,4	-	اضطرابات القطاع المالي
29	2,7	-0,7	متبوع بتباطؤ اقتصادي
18	3,2	-0,8	مرتبط بالقطاع البنكي
29	3,0	-1,2	متبوع بركود
17	4,0	-1,5	مرتبط بالقطاع البنكي
55	2,0	-	أخرى
109	5,1	-0,6	تباطؤ غير مسبوق باضطراب مالي
31	3,1	-0,9	ركود غير مسبوق باضطراب مالي

المصدر: صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2088 م ص 137

جدول (4) مقارنة بين التمويل بالمشاركات والقرض بالفائدة

أوجه المقارنة	القروض في البنوك التقليدية	المشاركات في البنوك الإسلامية
---------------	----------------------------	-------------------------------

علاقة شريك بشريك الالتزام بسداد التدفقات مشروع	- علاقة دائن بمدين -الالتزام بسداد القرض وفوائده مهما كانت النتائج .	العلاقة والالتزام
سلامة مشروع والقدرة التجارية والإدارية للمشارك.	قدرة المقترض على الوفاء بالدين والضمانات المقدمة	المعيار الأساسي لقرار التمويل
ضمان جدية الشريك وحرصه والتزامه بالشروط المتفق عليها.	الرج واليهما في حالة عدم سداد القرض وفوائده.	الهدف من الضمانات
لا تدخل في تكاليف المشروع بل تمثل حصة من الربح المحقق.	تعتبر عبء على المشروع وتضاف على التكاليف الأخرى. قابلة للزيادة عند تأخر السداد	تكلفة التمويل
مرتبطة ارتباط وثيق بربحية المشروع وأداء الشريك فيه.	مرتبطة بقدرة ونية المقترض على السداد والضمانات المقدمة.	مخاطر التمويل
ارتباط عائد التمويل بالنتائج الحقيقية بالإضافة إلي خصوصية البنوك الإسلامية بفرض اختيار المشاريع المنتجة ذات الآثار الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع	ملاءة المقترض هي المعيار الأول سواء كان الاستثمار منتجا أو لا وسواء كانت الآثار الاقتصادية والاجتماعية إيجابية أو سلبية.	التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المصدر:

- محمد محمود مكاوي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة ، مرجع سابق ذكره ، ص 36، ص38.
- الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، دار أبو لولو للطباعة ونشر ، القاهرة ، مصر -1996 ص 168

جدول (5) مقارنة بين التمويل بالهامش المعلوم والتمويل بالقرض بالفائدة

أسلوب الهامش المعلوم في البنوك الإسلامية	القروض في البنوك التقليدية	أوجه المقارنة
علاقة بائع بمشترى ثم دائن بمدين أو قد تكون قبل ذلك علاقة مؤجر بمستأجر . -الالتزام بسداد قيمة المبيع أو الأقساط أو	- علاقة دائن بمدين -الالتزام بسداد القرض وفوائده مهما كانت النتائج .	العلاقة والالتزام

تسليم البضاعة أو المنتج ولا توجد زيادة على التأخير.	- زيادة الفوائد في حالة التأخير.	
ملاءة المشتري في حالة المراجعة والاجاره وإضافة لذلك سلامة المشروع والقدرة الإدارية للمدين في حالة السلم والاستصناع.	ملاءة المقرض وقيمة ونوعية الضمانات المقدمة.	المعيار الأساسي لقرار التمويل
ضمان الجدية والرجوع إليها في حالة ملاحظة المدين الموسر.	الرجوع إليها في حالة عدم سداد القرض وفوائده.	الهدف من الضمانات
تعتبر عبء كذلك على المستهلك أو المشروع لكن بصفتها تكاليف شراء .	تعتبر عبء على المستهلك و المشروع وتضاف على التكاليف الأخرى. قابلية للزيادة في حالة التأخر عن السداد	تكلفة التمويل
مرتبطة بقدرة وجدية المدين والضمانات المقدمة.	مرتبطة بملاءة وجدية المقرض على السداد والضمانات المقدمة.	مخاطر التمويل
ارتباط التمويل بتبادل حقيقي للسلع والخدمات يجعله محدود بمدى حاجة إليه في التبادل مما يجنب التضخم. - يؤدي إلي زيادة الطلب على السلع والخدمات مما ينعش العملية الإنتاجية	تعتبر عملية تبادل نقد بنقد وقد توجه إلي المضاربة غير المنتجة . تؤدي إلي التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية بعيدا عن النشاط الاقتصادي الحقيقي.	الآثار الاقتصادية

المصدر: على أبو الفتح احمد شتاء ، المحاسبة عن عقود الإجارة بالتمليك في المصارف الإسلامية : من منظور إسلامي، البنك

الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب المملكة العربية السعودية ، 2003 ص 8

نلاحظ أن أسلوب التمويل بالهامش هو الأقرب إلي التمويل بالقرض بفائدة ، خاصة صيغة المراجعة للأمر بالشراء . فالتمويل بالبيع أو الإجارة يعتبر ديناً في ذمة الممول شأنه شأن التمويل بالقرض ، كما أن لملاءة الممول أهمية كبيرة في اتخاذ قرار التمويل في الجهتين ، خاصة في المراجعة للأمر بالشراء من جهة البنوك الإسلامية . إلا أن الفروق تبقى كبيرة ففي حين أن القرض هو تبادل نقد حال بنقد أجل بمعزل عن أي نشاط اقتصادي حقيقي ، فإن من أهم ما يميز التمويل بالهامش المعروف عن التمويل بالقرض هو ارتباطه بالتبادل الحقيقي للسلع والخدمات ، وفي حالة الاستصناع فهو ارتباط مباشر بالعملية الإنتاجية ، مما يجعله على صلة وثيقة بالاقتصاد الحقيقي،

وهذا يجنب التضخم وارتفاع المديونية على حساب الثروة الحقيقية . بالإضافة إلى تجنب صيغ التمويل بالهامش المعلوم للربا الذي تمارسه البنوك التقليدية من خلال القرض بفائدة.

الجدول (6) توزيع البنوك الإسلامية عبر العالم

مليون دولار أمريكي

المنطقة	عدد البنوك	رأس المال	الموجودات
جنوب آسيا	51	880	39272
إفريقيا	35	202	1575
جنوب شرق آسيا	31	149	2323
الشرق الأوسط	26	3684	83136
مجلس التعاون الخليجي	21	1787	20499
أوروبا وأمريكا	9	660	908
آسيا	2	4	6
أستراليا	1	2	5
المجموع	176	7368	147733

المصدر : مجلة الاقتصاد والأعمال عدد ديسمبر 2002

نلاحظ من الجدول تركيز النشاط المصرفي الإسلامي في منطقة الخليج والشرق الأوسط بالاستناد إلى قيمة رأس المال والموجودات ، وذلك بالرغم من أن عدد البنوك هو أقل منها في منطقة جنوب آسيا وإفريقيا ، وهذا يرجع إلى الأساس إلى الإيرادات العالية لصناعة المحروقات التي تتميز بها منطقة الخليج خاصة ، حيث يمثل ازدهار هذه الصناعة وارتفاع أسعار المحروقات عالمياً أحد أسباب نمو النشاط المصرفي الإسلامي.

الجدول (7) معدل نمو البنك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من البلدان

البلد	معدل النمو %	الفترة
السعودية	33,4	2008-2003
البحرين	37,6	2800-2000
الكويت	28,3	2008-2002

2008-2001	59,8	الإمارات العربية المتحدة
2008-2002	65,8	قطر
-	45,0	معدل مجلس التعاون الخليجي
2008-2001	20,6	الأردن
2008-2001	41,0	تركيا
2008-2000	20,0	ماليزيا

Maher Hasan and Jemma Dridi, the effects of global crisis on islamic and conventional banks : a comparative study, IMF Working Paper WP/10/201, International Monetary Fund, 2010, p :5

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يبين معدل نمو موجودات البنوك الإسلامية في اهم المناطق التي يتركز فيها نشاط البنوك الإسلامية في الفترة الممتدة ما بين عامي 2008-2000 حيث يلاحظ أن أقل معدل نمو هو 20% في حين وصل معدل النمو إلي أقصاه في دولة قطر ليبلغ 65,8% .

وهذا النمو الكبير للبنوك الإسلامية مؤشر قوي على نجاحها . فقد واصلت البنوك الإسلامية نموها وانتشارها ليصل إجمالي موجودات أكبر من 500 بنك إسلامي حول العالم إلي 822 مليار دولار نهاية عام 2009م¹.

وحسب تقديرات نفس المصدر فإن إجمالي موجودات البنوك الإسلامي يتجاوز 1000 مليار دولار في نفس الفترة . كما شهدت السنوات الأخير نمو متزايد للبنوك الإسلامية في الدول الغربية ، حيث وصل عددها إلي 50بنكا.

جدول رقم(8) يوضح تقديرات إجمالي موجودات البنوك الإسلامية

مليار دولار

2009	2008	2007	2006	
114,5	95	85	66	بنوك استثمار إسلامية
749,5	704	537	397	بنوك تجارية إسلامية
864	799	622	463	المجموع
8,14	28,46	34,34	-	نسبة النمو

المصدر: من إعداد الباحثة

¹ Standard&Poors, Islamic fianace Outlook2010,p:26 -1

إذا نظرنا إلى الجدول أعلاه يوضح انخفاض حجم أصول البنوك الإسلامية من 34,34% عام 2007م إلى 28,46 في عام 2008م في هذه الفترة كانت الأزمة المالية وصلت إلى أقصى درجة من التدهور ، وكان هذا بعد إفلاس بنك ليمان براذرز ، إلا نلاحظ الأثر كان كبير على البنوك الإسلامية في عام 2009م حيث انخفضت نسبة النمو إلى 8,14م وهذا يرجع إلى تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية ، مما أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي ككل ، كما أن ارتباط الأصول المالية الإسلامية بالأصول المالية الحقيقية خاصة العقارات ، اثر سلباً على حجم أو قيمة الموجودات بسبب انخفاض قيمتها في الأسواق الإقليمية والعالمية² ، إلا أن ارتباط الأصول المالية الإسلامية بالأصول الحقيقية يجنب فقدان قيمة الأصول بالكامل ، على خلاف ما حدث للبنوك التقليدية ، التي فقدت بعض أصولها المالية لقيمتها المالية بالكامل بسبب انقطاع صلتها بالأصول الحقيقية ، وإذا كانت البنوك الإسلامية قد تأثرت بالأزمة بانخفاض نسبة نمو أصولها فإن وضع البنوك التقليدية كان أسوأ من ذلك بكثير ، فإذا أخذنا مثلاً إجمالي أصول البنوك التجارية التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد شهدت انكماش في أصولها عام 2009م بحوالي 4% حيث فقد ما يزيد 485 مليار دولار من قيمة أصولها مقارنة 2008م³ فمن خلال هذا المؤشر نرى بوضوح تفوق البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية خلال الأزمة.

وبالتركيز على المراكز الرئيسية للبنوك الإسلامية خاصة في منطقة الخليج في فترة الأزمة من 2007 إلى 2009 نجد أن الدراسة المقدمة من طرف الباحثين من صندوق النقد الدولي ماهر حسن وجمعة دريدي ، وشملت الدراسة 37 بنك إسلامي و 85 بنك تقليدي في ثمانية دول : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة، قطر ، البحرين ، الأردن، تركيا، ماليزيا واعتمدت الدراسة في مقارنتها بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية إثناء الأزمة المالية على ثلاث مؤشرات : الربحية ، نمو الائتمان، ونمو الأصول ، وفيما يلي بيانات المؤشرات:

جدول(9) يوضح نمو حجم الأصول

الفترة	بنوك إسلامية	بنوك تقليدية
2008-2007	20,8	7,2
2009-	9,6	4,8

		2008
12,6	31,8	2009- 2007
-2,4	-11,1	التغير في النمو

جدول (10) يوضح نمو حجم الائتمان

بنوك تقليدية	بنوك إسلامية	الفترة
17,0	25,4	2008- 2007
1,6	14,4	2009- 2008
19,0	40,7	2009- 2007
-15,6	-11,0	التغير في النمو

جدول (12) التغير في الربحية

بنوك تقليدية	بنوك إسلامية	الفترة
-34,1	-8,3	2008- 2007
-13,4	-47,9	2009- 2008
-23,4	-28,1	المعدل العام

المصدر: إعداد الباحث

من الملاحظ في هذه البيانات أن معدل التغير في الربحية يبين الاختلاف في اثر الأزمة بين البنوك الإسلامية والتقليدية حيث أن الأثر الكبير للازمة على البنوك التقليدية كان عام 2008م بينما البنوك الإسلامية قد تأثرت أكثر في عام 2009م وهذا ما يؤكد التأثير غير المباشر للبنوك الإسلامية بالأزمة ، غير إن الآثار كانت متفاوتة من بلد الآخر ، فالبنوك الإسلامية كانت الأفضل من ناحية الربحية

خلال الأزمة في كل بلدان العينة ما عدى البنوك الإسلامية في الإمارات و قطر و البحرين وفيما يخص حجم الأصول فهو كذلك تأثر بشكل أكبر لدى البنوك الإسلامية عام 2009م بسبب تداعيات الأزمة على القطاع الاقتصادي وبالرغم من أن نمو حجم الأصول لدى البنوك الإسلامية هو أكثر من ضعف نمو الأصول لدى البنوك التقليدية إلا إن التغير المجتمع بين عام 2007-2009 كان أكبر لدى البنوك الإسلامية .

إذن بالمؤشرين المذكورين (الربحية وحجم الأصول) يبدو أن في صالح البنوك التقليدية ، لكن يجب طرح السؤال : ما مدى تأثير المنطقة ككل بالأزمة ؟ وقد اتفق الخبراء والباحثين على إن تأثير منطقة الشرق الأوسط التي تمثل أغلبية العينة ، كان محدود بسبب عدم استخدام البنوك التقليدية في المنطقة للأدوات المالية المسببة للأزمة.

تدفق التمويل بصيغ المشاركة والمضاربة والمراجحة والسلم

جدول (12) يوضح حجم ونسب التدفقات التمويل المصري بالمراجحة والمشاركة مقارنتها مع الإجارة

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجارة		المشاركة		المراجحة		الصيغ السنة
النسبة من الإجمالي	حجم من الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	
0.4%	31.1	20.3%	1769.3	79.3%	6,899,7	2008
0.3%	24.9	16.7%	1641.4	83,0%	8,186,3	2009
0.3%	52.2	14.7%	1981.9	84,9%	11,474,1	2010
0.2%	35.8	9.7%	1548.5	90,0%	14,312,9	2011
0.6%	89.6	17.9%	2636.9	81,5%	12,021,9	2012
1.4%	331.2	16.9%	3740.7	81,5%	18,012,7	2013
0.6%	144.6	15.1%	3625.3	84,2%	20,180,4	2014
0.6%	200.2	12.3%	3822.8	87,0%	26,968,5	2015
0.1%	290.4	1.4%	5594	98,5%	38,5187,7	2016
0.5%	133.3	13.9%	2929.0	85.5%	55916.0	المتوسط

العام %

المصدر أعداد الباحث: التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016 م

يتضح من الجدول رقم(12) أن المتوسط العام للتمويل بالمراجعة بلغ % 85.5 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 0.5 وهذا يعني أن التمويل بالمراجعة يأخذ وزنا أكبر من الإجارة حيث حجم التمويل .

كذلك بلغ المتوسط العام للتمويل بالمشاركة % 13.9 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة %0.5 وهذا يعني أن التمويل بالمشاركة أيضا يأخذ وزنا أكبر من الإجارة من حجم التمويل.

جدول رقم (13) يوضح حجم ونسب تدفقات التمويل المصرفي بالمضاربة والسلم والإجارة للفترة 2008-2016

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجارة		السلم		المضاربة		الصيغ السنة
النسبة من الإجمالي	الحجم من الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	
2.6%	31.1	24.3%	290.6	73.1%	956.0	2008
1.9%	24.9	26.3%	349.6	71.6%	956.0	2009
2.9%	52.2	14.4%	257.6	82.6%	1480.0	2010
2.2%	35.8	10.7%	174.8	87.1%	1424.7	2011
4.9%	89.6	24.9%	459.8	70.2%	1296.3	2012
11.9%	331.2	24.0%	665.3	64.0%	1772.9	2013
3.9%	144.6	39.6%	1464.2	56.5%	2086.5	2014
3.7%	200.2	30.0%	1622.9	66.2%	3582.2	2015
4.1%	290.4	36.0%	2499.7	59.9%	4165.5	2016
4.2%	133.3	25.6%	865.0	70.1%	1960.1	المتوسط العام %

المصدر أعداد الباحث: التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016 م

يتضح من الجدول رقم (13) أن المتوسط العام للتمويل بالمضاربة % 70.1 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 4.2 % 4.2 وهذا يعني أن التمويل بالمضاربة يأخذ وزنا أكبر من الإجارة حيث حجم التمويل. كذلك بلغ المتوسط العام للتمويل بالسلم % 25.6 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % وهذا يعني أن التمويل بالمشاركة أيضا % 26 يأخذ وزنا أكبر من الإجارة من حجم التمويل.

جدول (14) يوضح حجم ونسب تدفقات التمويل المصرفي بالمقاوله الاستصناع والإجارة.

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجارة		الاستصناع		المقاوله		الصيغ
النسبة من الإجمالي	الحجم من الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	السنة
%2.7	31.1	0	0	%97.3	1122.0	2008
%2.4	24.9	0	0	%97.6	1005.6	2009
%2.2	52.2	0	0	%97.7	2295.5	2010
1.8	35.8	0	0	%98.1	1952.2	2011
%3.9	89.6	%0.9	20.1	%95.2	2160.1	2012
%7.7	331.2	%0.7	32.4	%91.5	3929.5	2013
%2.6	144.6	%0.8	43.2	%96.5	5178.3	2014
%2.3	200.2	%0.5	47.2	%97.1	8402.2	2015
%1.6	290.4	%0.3	52.3	%98.0	17271.5	2016
%3.0	133.3	%0.6	21.7	%96.6	4813.0	المتوسط العام %

المصدر أعداد الباحث : التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016 م،

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط العام للتمويل بالمقابلة % 96.6 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 3 وهذا يعني أن التمويل بالمقابلة يأخذ وزناً أكبر من الإجارة حيث حجم التمويل. كذلك بلغ المتوسط العام للتمويل بالاستصناع % 0.6 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 3 وهذا يعني أن التمويل بالإجارة يطبق بنسب أعلى من الاستصناع في المصارف، كما يلاحظ عدم وجود تمويل بالاستصناع في العامين 2008 م، و 2009 م، و 2010 و 2011 م وذلك لأنها صيغة مستحدثة في المصارف السودانية منذ العام 2012 م.

جدول رقم (15) يوضح حجم ونسب تدفقات التمويل المصرفي بالقرض والصيغ الأخرى والإجارة

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الإجارة		أخرى		القرض		الصيغ السنة
النسبة من الإجمالي	الحجم من الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	النسبة من الإجمالي	الحجم الإجمالي	
0.8%	31.1	99.2%	3692.1	0	0	2008
1.0%	24.9	99.0%	2573.8	0	0	2009
1.5%	52.2	98.5%	3451.5	0	0	2010
0.9%	35.8	99.0%	3880.3	0	0	2011
1.6%	89.6	96.0%	5292.7	2.3%	125.5	2012
5.8%	331.2	92.4%	5238.2	1.7%	99.6	2013
2.3%	144.6	94.2%	5747.4	3.4%	208.7	2014
2.0%	200.2	96.5%	9426.3	1.2%	120.9	2015
1.9%	290.4	96.5%	14722.4	1.6%	240.8	2016
2.0%	133.3	96.8%	6002.7	1.1%	88.4	المتوسط العام %

المصدر أعداد الباحث: التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016 م،

أشار(الفاضل، 13 فبراير) 2018 إلى أن أخرى تشمل المزارعة وسلفيات العاملين والمساهمات الرأسمالية ولم يتم إدراجها في تقارير بنك السودان المركزي لصغر مبالغها.

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط العام للتمويل بالقرض الحسن % 1.1 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 2 وهذا يعني أن التمويل بالإجارة يأخذ نصيب أكبر من التمويل بالقرض الحسن من حيث حجم التمويل، وذلك لأن القرض الحسن يطبق علي أنه صيغة بدون فائدة، كما نلاحظ التمويل بالقرض الحسن لم يكن متوفرا في العامين 2008 م، و 2009 م، و 2010 م، و 2011 م وذلك لأنه استحدث في العام 2012 .

كذلك بلغ المتوسط العام للتمويل بالصيغ الأخرى % 96.8 بينما بلغ المتوسط العام للتمويل بالإجارة % 2 وذلك لأن الصيغ الأخرى تضم عدة أنواع وتكون نسبتها مجمعة أكبر .

جدول رقم (16) يوضح حجم ونسب تدفقات التمويل المصرفي لكل الصيغ بالعملة المحلية للفترة من 2010-2016

إجمالي التمويل بالمليارات والمائة	الأخرى	القرض	الاستصناع	الإجارة	المقاولة	السلم	المضاربة	المشاركة	المراوحة	الصيغ السنة
3692.2 25.1%	-	-	-	31.1 0.2%	1122.0 7.6%	290.6 (2.0)	876.4 6.0 (%)	1769.3 12.0 (%)	6899.7 (47.0)	2008
2573.8 17.5%	-	-	-	24.9 0.2%	1005.6 6.8%	349.6 2.4%	956.0 6.5%	1641.4 11.1%	8186.3 (55.5)%	2009
3451.5 16.4%	-	-	-	52.2 0.3%	2295.5 10.9%	257.6 1.2%	1480 7.1%	1981.9 9.4%	11474.1 (54.7)	2010
3880.3 16.6%	-	-	-	35.8 0.2%	1952.2 8.4%	174.8 0.7%	1424.7 6.1%	1548.5 6.6%	14312.9 (61.4)%	2011

8	5292.7	125.5	20.1	89.6	2160.1	459.8	1296.3	2636.9	12021.9	2012
%	(%22)	0.5%	0.1%	0.4%	8.9%	1.9%	5.4%	10.9%	(49.9)%	
5	5238.2	99.6	32.4	331.2	3929.5	665.3	1772.9	3740.7	18012.7	2013
%	15.5%	0.3%	0.1%	1%	11.6%	2%	5.2%	11.2	%(53.2)	
6	5747.4	208.7	43.2	144.6	5178.3	1464.2	2086.5	3625.3	20180.4	2014
%	14.8%	0.5%	0.1%	0.4%	13.4%	3.8%	5.4%	9.4%	(%52)	
2	9426.3	120.9	47.2	200.2	8402.2	1622.9	3582.2	3822.8	26968.5	2015
%	17.4%	0.2%	0.1%	0.4%	15.5	3%	6.6%	7%	%(49.8)	
3	14722.4	240.8	52.3	290.4	17271.5	2499.7	4165.5	5594	385187.7	2016
%	%(17.7)	0.1	0.3	0.3	20.7	%(3)	%(5)	6.7	%(46.2)	
%		()%	()%	()%	()%			()%		
%	18.1%	0.18%	0.08%	0.4%	11.5%	%2.2	5.9%	9.4%	52.2%	المتوسط العام

المصدر أعداد الدارس : التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016 م.

من الجدول رقم(16) نجد أن حجم التمويلات يختلف من صيغة تمويلية إلى أخرى. حيث بلغ متوسط التمويل بصيغة الم المراجعة % 52.2 وهي أعلى نسبة تمويل في خلال فترة الدراسة بالرغم من صدور توجيهات البنك المركزي على أن تعمل المصارف علي تخفيض نسب العمليات الممولة بصيغة المراجعة، وكان متوسط التمويل بالإجارة % 0.4 وهي أقل من حيث الحجم ونسبة مقارنة مع المراجعة.

بلغ متوسط التمويل بصيغة المشاركة % 9.4 وهي أكبر حجما من حيث التمويل عند مقارنتها بصيغة الإجارة التي بلغ متوسط التمويل بها % 0.4 مما يعني أن المشاركة تحوز على نسب أكبر من الإجارة في التطبيق.

بلغ حجم متوسط التمويل بصيغة المضاربة % 5.9 بينما بلغ متوسط التمويل بصيغة الإجارة %4 وهي أكبر حجما من التمويل بالإجارة.

كما بلغ متوسط التمويل بصيغة السلم % 2.2 وهي أعلى حجما من التمويل بصيغة الإجارة التي بلغ متوسط التمويل بها % 0.4 . بلغ متوسط التمويل بصيغة المقاوله بينما بلغ متوسط التمويل بصيغة الإجارة %4 وهي أقل حجما من حيث التمويل.

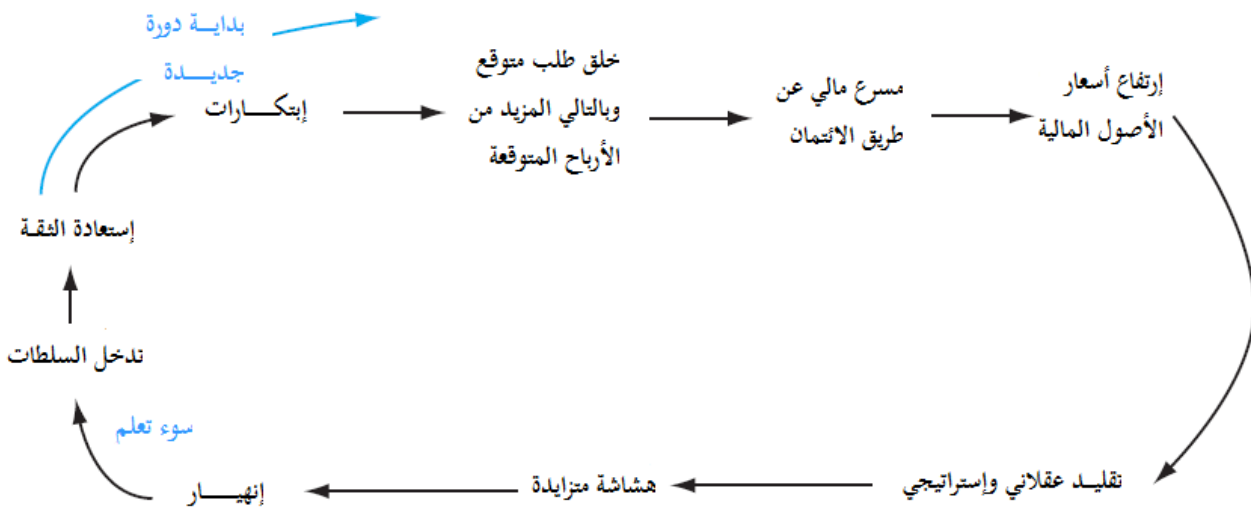
بلغ متوسط التمويل عن طريق الاستصناع % 0.08 بينما بلغ متوسط التمويل بالإجارة % 0.4 مما يوضح أن الإجارة تجد نصيب أكبر في التطبيق من الاستصناع .

بلغ متوسط التمويل عن طريق القرض % 0.18 بينما بلغ متوسط التمويل بالإجارة % 0.4 مما يوضح أن صيغة الإجارة تجد حظ أكبر من القرض الحسن في التطبيق .

بلغ متوسط التمويل بالصيغ الأخرى % 18.1 بينما بلغ متوسط التمويل بالإجارة بمفردها % 0.4

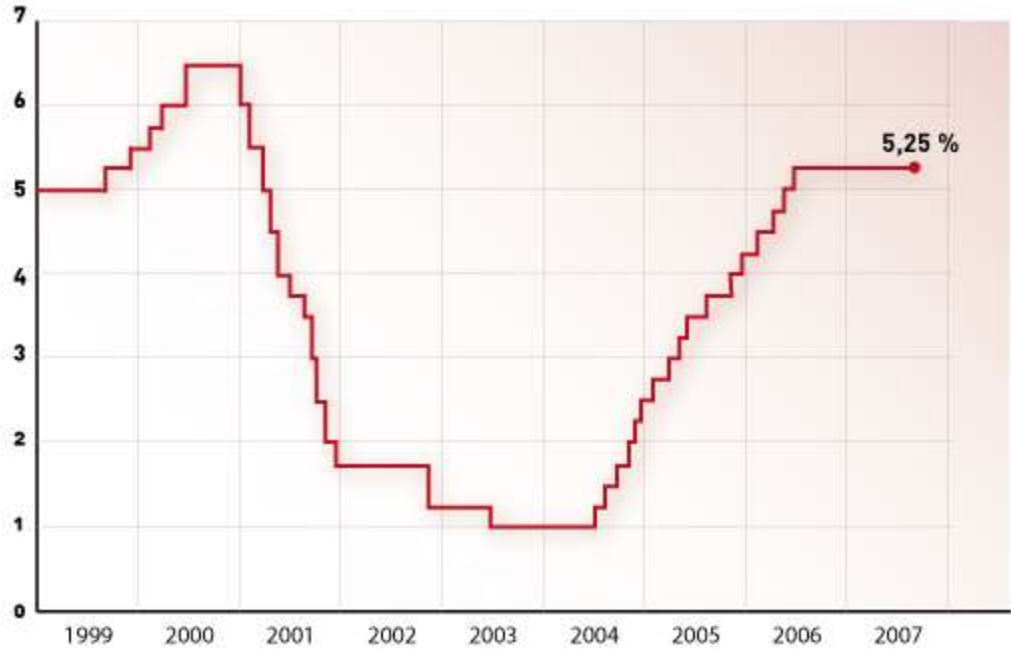
مما سبق من تحليلات يمكن القول أن المصارف السودانية والتي فضلت التمويل المرابحة وبعض الأخرى عن التمويل بالإجارة رغم أن صيغة الإجارة يمكن تطبيقها بنسب أكبر في العديد من القطاعات الاستثمارية.

الشكل (1) دورة الأزمة المالية



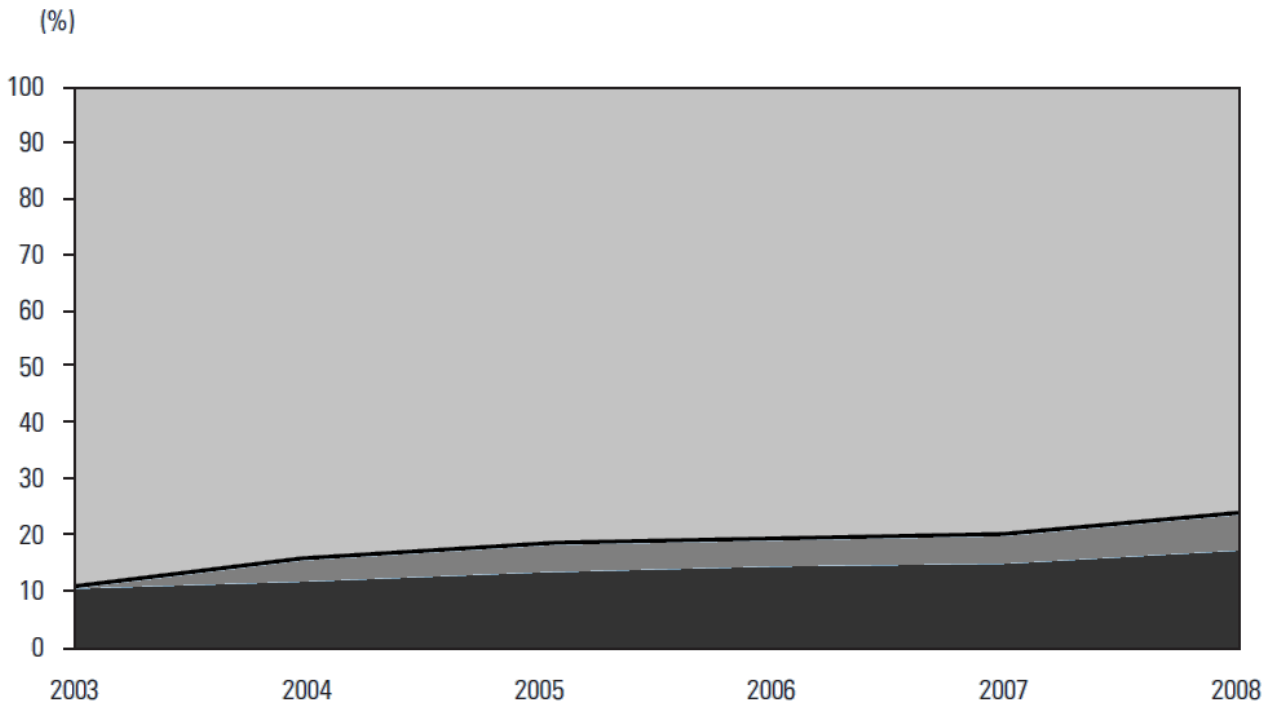
Robert boyer et autres, L'économie mondiale : trente ans de turbulences, Op cit, p : 7. :

الشكل (2) تطور معدلات الفائدة للاحتياطي الفدرالي الأمريكي

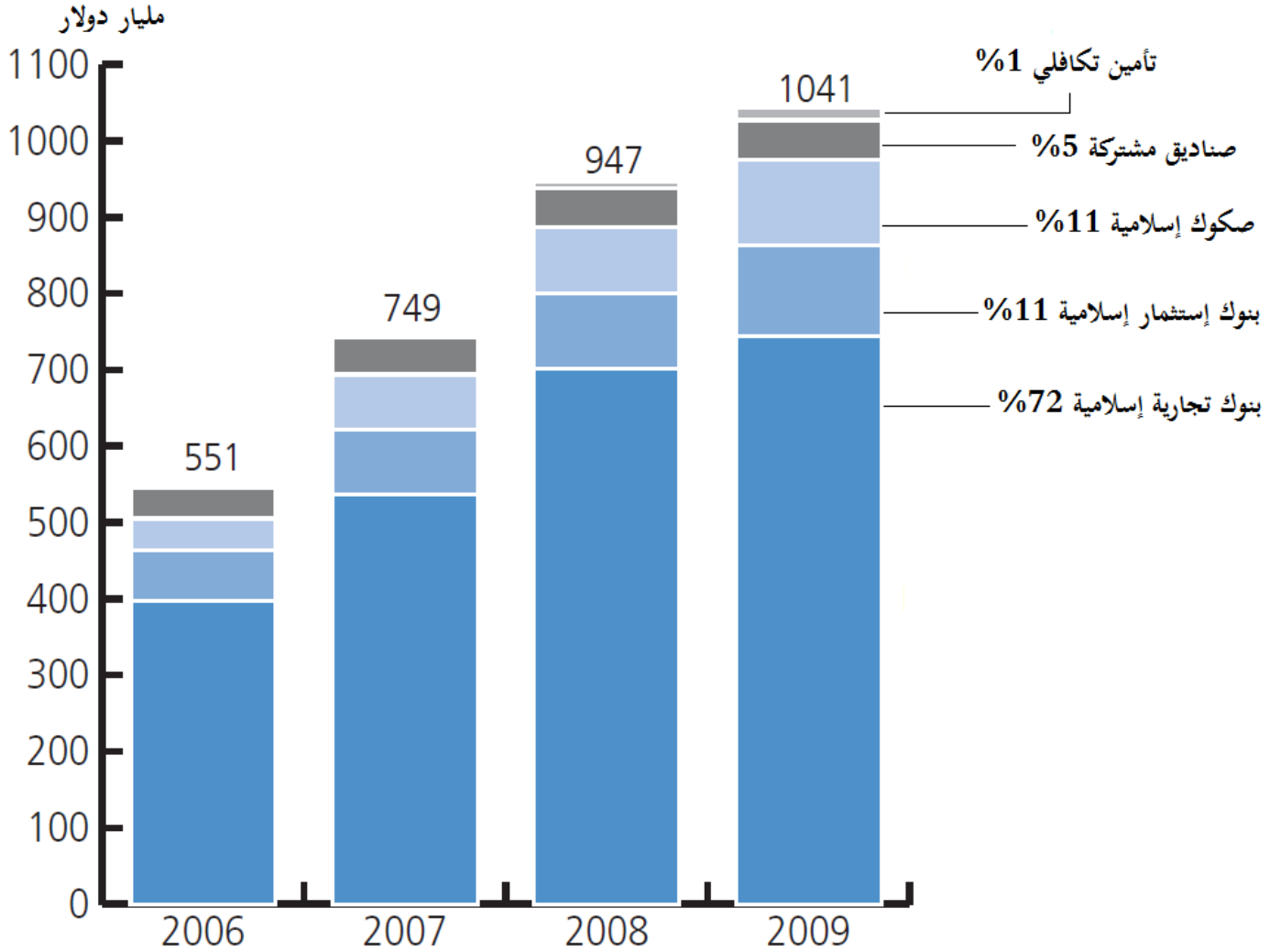


الشكل (3) نمو النشاط المصرفي الإسلامي على حساب النشاط المصرفي التقليدي

بنوك إسلامية نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية بنوك تقليدية



الشكل (4) إجمالي أصول التمويل الإسلامي في العالم



The City UK, Op cit, p :1

8- المناقشة والاستنتاجات

تبين من خلال الإحصائيات والبحوث المرتبطة بأداء البنوك الإسلامية أثناء الأزمة المالية تأثرها بالأزمة المالية، حيث كانت الآثار الأزمة المالية مرتبطة على الاقتصاد الحقيقي ، أي أنها آثار غير مباشرة غير أن هذه الآثار تعتبر ضئيلة مقارنة بالخسائر التي تكبدها النظام البنكي التقليدي في الدول التي تأثرت بلازمة المالية ، مما يوضح من نتائج البحوث قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق الاستقرار

الكلي، من خلال توفر التمويل حتى في فترة الأزمة المالية ، خلاف للبنوك التقليدية التي تميل إلى التشدد في شروط الائتمان خلال الأزمة.

من خلال دراسة تجريبية لمعالجة الأزمة المالية نجد أن هنالك عدة محددات قيدت خطط متخذي السياسات تمثلت في عدة عوامل خارجية وداخلية والتي أثرت بدورها في التمويل في البنوك بالسودان.

من العوامل الخارجية التي أثرت على دور الاقتصاد والبنك بصفة خاصة الحظر الاقتصادي الأمريكي الذي أدى إلى تقييد حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية حتى مع الأطراف غير الأمريكية .

- عدم حصول السودان ، كبقية الدول على التمويل الميسر من المنظمات المالية العالمية والإقليمية .
 - عدم التعامل مع السودان مع البنوك العالمية أدى إلى خروج البنوك من المنظومة العالمية وعدم تطور النظام المصرفي.
- من العوامل الداخلية التي أثرت على النشاط الاقتصادي والبنوك تمثلت في :

- ارتفاع عبء الديون الخارجية ، وارتفاع حجم الدين الداخلي.
- ضعف الموقف المالي للمصارف العاملة بالسودان، مما أدى إلى انحراف تركيبه لاستهلاك نحو السلع المستوردة .
- انعكاس اتجاه صافي الاستثمارات الأجنبية قصير الأجل.
- ضعف مرونة المصروفات العامة بالموازنة، وارتفاع نسبة التضخم قبل بداية الأزمة المالية.

9- التوصيات

- لتفادي الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والحد من أثارها ضرورة التركيز على الاستثمار المباشر لأنه حقيقي يساعد في زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الحقيقية بمعدلات أكبر وأسرع من الاستثمار في الأسواق المالية.
- ضرورة إعادة النظر بنظم الأسواق المالية في البلدان الإسلامية إذ تقل على الحد من المضاربات المالية فتفرض قيوداً على أنواع معاملاتها وتمنع المعاملات التي لا تتضمن استثماراً حقيقياً مع العلم أن عدد من الأسواق المالية العربية والإسلامية لا تسمح نظمها الحالية بالكثير من المشتقات التي هي من أهم أسباب الأزمة المالية.
- منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون ، لأن هذه النظم تقود إلى مزيد من الإفلاس ، وتطبيق نظام المشاركات والمرهونات العينية النقدية عند فتح الائتمان النقدي من قبل المؤسسات المالية والمصرفية ، أما نوصي بالامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة الاقتصادية وضرورة تطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيع

والإجارة حسب نظام الصيرفة الإسلامية وتوصيه بالامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي حرمها الإسلام إي تحمل الطرفين الربح والخسائر.

- تأكيد مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالسودان بالاقتصاد الإقليمي والعالمي، وضرورة وضع خطة بديلة كمخرج لأي خطة اقتصادية .
- مراجعة امتيازات الاستثمار وإعادة النظر في الإستراتيجية الاستثمارات الأجنبية.
- وضع ضوابط التمويل وتحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف.
- زيادة التمويل بصيغة الإجارة في المصارف الإسلامية حتى تحقق وظائفها الاقتصادية في تجربة السودان.
- زيادة التوعية بأهمية الإجارة والتدريب العملي علي تطبيقها بصورة سليمة.
- ترتيب الإجراءات لصيغة الإجارة لتحقيق تطبيقات رابحة بدلا من التعامل بالبيع العادي المربحة.

10- المصادر والمراجع :

أولا: باللغة العربية :

- 1- عبد المنعم السيد على و نزار سعد العيسى ، النقود والبنوك والمصارف الأسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن 2004 ص 100
- 2- مجلة صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر 2008م ص 137
- 3- مُجَّد محمود مكاوي ، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة ، مرجع سابق ذكره ، ص 36، ص 38.
- 4- الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل ، دار أبو لولو للطباعة ونشر ، القاهرة ، مصر -1996 ص 168
- 5- على أبو الفتح احمد شتاء ، المحاسبة عن عقود الإجارة بالتمليك في المصارف الإسلامية : من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب المملكة العربية السعودية ، 2003 ص 8
- 6- : مجلة الاقتصاد والأعمال عدد ديسمبر 2002
- 7- المصدر أعداد الباحث : التقارير المالية السنوية لبنك السودان المركزي في الفترة 2010 – 2016

Maher Hasan and Jemma Dridi, the effects of global crisis on islamic and conventional banks : a comparative study, IMF Working Paper WP/10/201, International Monetary Fund, 2010, p :5

Robert Boyer et autres OP eit:118,

Robert boyer et autres, L'économie mondiale : trente ans de turbulences, Op cit, p : 7

The City UK, Op cit, p :1

